اختفى ان تنحرف فاهوى ونحو ذلك يعد مرسوسا فالقوم على هذا خائفون
من وقوع الجور والظلم من الله تعالى اعني مثل ما ذكرنا من تعذيب الانبيا
وانابة الشياطين والفراعنة وهو تفريع صحيح على اصلهم لكنهم
يتحاشون في بعض الاحوال **وها هنا** صرح هذا التحرير
بان الله لا يظلم سبحانه تخاف ان يظلم فابعد الله هذه الجرأة وانظر كم
بين صحة هذا كلام الملك القليل العلم لا رضا الله فاه بين اعراض علوم هذا
الذي ملأ الارض تصنيفا واحيا السنة بدعواه وما زال يصرح ان
الاشعري لم يأت بشيء من قبل نفسه وانما احيا السنة النبوية فاعرض
هذه المقالات التي حكينا عنه وغيرها من مذاهبه الخبيثة
على الكتاب والسنة بعد ان تجرد نفسك سبحانه وتعالى ولا تظلمها وتعرها
ومو عد الحكم ثم والسلام **وهذا اولى** في عيوب النفس شغل ولكن
الدين النصيحة وما ضل واضل الا تهاون العلما بالصدع بالحق وابتناء
الاسلاف على خالقهم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك
رحمة انك انت الوهاب **ولنعود الى ذكر حجج**
الاشعرية في هذه المسألة لتتضح ركتها **فمنها**
شبهة المرجح التي مضت وعليها اعتمد الفحول الرازي ومن اشبهه وقد شاركها
والتهاسرات بتبعة **ومنها** قولهم ما اراد الله وقع وما لم يرد وقوعه لم يقع
كل ذلك على جهة الوجوب فاين الاختيار **الجواب** ما مضا من
تعليل بطلان الواقعات بالارادة على جهة وايراد هنا هلا قلتم وما اراد ان لا
يقع لا يقع فيبقى قسم ثالث وهو ما لم يرد وقوعه ولا عدمه وقوعه وبهذا
اعترض غير واحد كالسمرقندي وغيره وهذا اعتراض غير جيد بعد تسليم
قولهم في الارادة والاعتراض انما هو ثم **ومنها** قولهم اذا اراد الله تحريك
جسم واراد العبد تسكينه فاما ان يقعا معا وهو محال او احدهما فتخصص
من غير مخصص **الجواب** ان الحكيم يمتنع ان يقصد الى تحصيل ما يعلم
استحالة حصوله كما لا يقصد الى جمع بين النقيضين ونحو ذلك وايضا لا نسلم
عدم المخصص اذ كامل القدرة يضمحل عنده ناقصها او يغلب والقدرة قابلة
للشدة والضعف **فان قلتم** نفرض ان يوجد الله سبحانه حركة واحدة في جزء

بحث ذكر حجج الاشاعرة وبيان ركاكتها

لا يتجزأ ويوجد العبد سكونا واحدا فيه حتى يتساوى المؤثران ولا يتفاوت القوي
والضعيف حينئذ **قلنا** هذا هذيان مبني على خيالات باطلة
ولا يعقل من القدرة الا صحة صدور الاثر عن المتصف بها وذلك يقبل القوة
والضعف بالحس فيما بين القوي والاقوى منا فكيف تخالف القوي الذي
يستوي بالنسبة اليه القليل والكثير والعظيم والحقير انما امره اذا اراد شيئا
ان يقول له كن فيكون • ولو سلم ما بنيتم عليه لا يلزم التحقيق لما من
مانع لحكمة وان فرضنا ان في القصد الى ايجاد المذكور حكمة مع العلم
بتمانع الاثرين فلا مانع منه فبطلت الشبهة مع الفرض المذكور وعدمه
ومنها لو كان العبد موجدا لافعاله لعلم تفاصيلها لان الفعل مشروط
بسبق العلم وهو لا يعلمها الا ترى انه يتحرك حركة ولا يعلم كمية اجزائها
ولا كيفيتها ويحرك الاصبع تحرك جميع اجزائها ولا يعلم بكمية الاجزاء **الجواب**
هذا مبني على تلك الخرافات ويقابل الضرورة فان الانسان يعلم تمكنه
من تحريك الاصبع ونحوها من دون العلم التفصيلي الذي ذكر ثم
فلا نسلم شرطية التفصيل لانها دعوى مجردة من دون ذكر دليل ولو سلم فمن
اين انه لا يعلم لكنه ذاهل عن علمه بالعلم لقلة وقت العلم **ثم انه**
تشكيك في القدر الضروري من الاختيار فلا يقبل • **والعجب**
وايرادهم لهذه الشبه وهي لو صحت تقتضي نفي الفعل بالكلية وتنافي
واسطة الكسب الذي زعموه والذي يتنازعهم فيه يتقلها للضرورة
وان كانت باطلة بطلت في المحلين فصح مذهب المعتزلة لكن يعرف
جحد الخصم بكل حجة ومدار ذهلهم عن العاقبة والساقط يتعلق بكل ما وجد
وان علم انه لا يجديه التعلق به **ومنها** قال شارح المعالم وهو معتمد
القاضي واصحابه ان نسبة جميع الممكنات الى الله تعالى نسبة واحدة
فليس تعلق القدرة ببعضها باولى من تعلقها بالبعض الاخر وكذلك
سائر الصفات وكذلك الارادة **والجواب ان** مورد هذا لا يستحق
ان يجيبه فانا انما نتكلم مع المعتبرين وان كانت فحولة الاشاعرة كالباقلاني
اعتمدوه فسببه الخذلان لما كانت الدعوى مضادة للعقل والسمع كان هذا
دليلها وليس كلامنا الا في وقوع ممكن باختيار الحكيم وذلك كما بيناه كما

والعجب من الاشاعرة

كالعلم

Copyright © King Saud University